النص الكامل للبيان الوزاري لحكومة نجيب ميقاتي

الجمعة 01 تموز 2011

تمثل حكومتنا امام مجلسكم الكريم وكلها أمل في أن تعمل، من خلال الثقة التي تتطلع إلى الحـ
اللبناني، كفريق واحد متضامن لجعل لبنان قادراً على الاستمرار في مواجهة التحديات المتنوعة
وحدته وأمنه واستقراره. الا ان استمرار هذه القدرة على المواجهة يتطلب عملا وطنيا جماعيا فيـ
.الشعار الذي رفعته حكومتنا «كلنا للوطن... كلنا للعمل»، وتلتزم امام مجلسكم الكريم بالسعي
إن حكومتنا التي تلتزم تطبيق الدستور، واستكمال تنفيذ اتفاق الطائف تنفيذا كاملا، ترى ان اعـ
اللبنانيين، مهمة جليلة تحصن الوحدة الوطنية والعيش الواحد، وتمكن الدولة من النهوض من خلا
.عليها ان تتعاون في ما بينها للقيام بدورها كاملا ضمن القوانين المرعية الاجراء
ولأن حكومتنا مؤمنة بأهمية المشاركة الوطنية التي ترى فيها أيضا مساواة في الحقوق والواجبا
العدالة الاجتماعية والانماء المتوازن في كل المناطق، من خلال إعداد خطط انمائية واقتصادية شـ
تمويلها، لأننا نعتبر ان هذا الانماء يعزز الوفاق الوطني ويحميه، ويسقط أي تمييز بين اللبنانيين
الحرمان عن مناطق تكاد تتحول إلى بؤر أمنية مضطربة يستغلها المتضررون تحقيقاً لمآربهم ومـ
.الأمني
ـ ان حكومتنا تشدد امام مجلسكم الكريم (على أن لا بديل عن وحدة الدولة وسلطتها) ومرجعيتهـ
بالسياسة العامة للبلاد، لأن في ذلك ما يضمن المحافظة على لبنان وحمايته ويصون سيادته الوـ
احكام الدستور ومضامين خطاب القسم وتوجهاته، هي القواعد التي ستعمل حكومتنا في هديهـ
عبث فيه، وهي مهمة تتولاها القوى العسكرية والأمنية الشرعية، ولا يشاركها فيها أي سلاح آخر
تؤكد التزامها توفير الإمكانات الضرورية لها، عديدا وعدة، وحمايتها من التدخلات من أي جهة أ
.وتكافح الارهاب والجريمة والتخريب... كل ذلك ضمن المحافظة على الحريات التي كفلها الدستو
ـ تؤكد الحكومة العمل على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، ووقـ
التجسس الاسرائيلية التي تنتهك سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه. وهي تتمسك بحق لبنـ
تحرير واسترجاع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية والجزء اللبناني من بلدة الغجر، والدفاعـ
له وذلك بكل الوسائل المشروعة والمتاحة. كما تتمسّك بحق لبنان في مياهه وثروته النفطية وتثبيت
لتوحيد موقف اللبنانيين على استراتيجية وطنية شاملة لحماية لبنان والدفاع عنه، موضع متابعة
.الحوار الوطني استكمال البحث فيه
ـ تؤكد الحكومة التزامها تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701 بكل مندرجاته، وتشدّد علـ
حد للانتهاكات والتهديدات الاسرائيلية الدائمة للسيادة اللبنانية بما يؤمن التطبيق الكامل للقرار
العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار. كما تشدّد الحكومة على التعاون الدائم بين الجيش اللبنانيـ
في الجنوب في المهام الموكلة إليها، إضافة إلى العلاقة الايجابية واحتضان المواطنين الجنوبيين لـ
لتضحياتها من قبل جميع اللبنانيين. كما تتمسك الحكومة باتفاقية الهدنة حسبما جاء في اتفاق الـ
.بالتعويض على لبنان عن الأضرار التي ألحقها به العدوان الاسرائيلي المتمادي
ـ وفيما تلتزم الحكومة التضامن العربي بعيداً عن سياسة المحاور، تؤكد عزمها على تعزيز العلاقـ

العمل العربي المشترك عبر جامعة الدول العربية، لا سيما في ظل التطورات التي شهدتها دول ش
في التغيير والتجدد والاصلاح. والحكومة التي تدرك أهمية الدعم الاخوي للبنان وانعكاساته الاي
.الدعم سياسياً واقتصادياً وانمائياً من خلال استكمال المشاريع الممولة من دول شقيقة وصناديق

ـ ان الحكومة اذ تسجل التطور الذي تحقق في العلاقات اللبنانية ـ السورية من خلال التمثيل الد
التزامها تطبيق اتفاق الطائف الذي يصر على اقامة علاقات مميزة بين لبنان وسوريا، وهي ستعد
الى الموقع الذي يجسد عمق الروابط التاريخية والمصالح المشتركة بين الشعبين في اطار من الثق
بينهما. ولهذه الغاية، فإن الحكومة ستعمل على استكمال تطبيق الاتفاقات المعقودة بين البلدين، و
.تجد حلولاً بعد على رغم ارادة البلدين في بتها وتذليل العقبات امامها

ـ ان الحكومة عازمة على متابعة ملف المفقودين والمعتقلين اللبنانيين، سياسياً وقانونياً مع الحكوم
.والوصول إلى نتائج تنهي هذه القضية الانسانية بامتياز وتضع حداً لمعاناة ذويهم

ـ ان الحكومة ستولي مسألة تسهيل عودة اللبنانيين الموجودين في اسرائيل، اهتمامها بما يتوافق

ـ ستعمل الحكومة على انضمام لبنان إلى معاهدة حماية الأشخاص من الاختفاء القسري التي
بمسألة المخفيين قسرياً في لبنان وخارجه لاستكمال الكشف عن مصائرهم والعمل على تنقية الأ
الوطنية، واحتراماً لحق ذويهم في المعرفة. وستنظر الحكومة في إنشاء هيئة وطنية تعنى بقضية
.جوانبها كافة

ـ وستولي الحكومة اهتماما بمتابعة الاجراءات القضائية المتصلة بقضية تغييب الامام السيد موس
يعقوب والصحافي عباس بدر الدين التي ينظر فيها المجلس العدلي وحثه للإسراع في انجاز عم
.من أجل التوصل إلى تحريرهم، وتأمين سلامتهم وعودتهم ومحاسبة المسؤولين عن جريمة إخفائ

ـ كذلك فإن الحكومة عازمة على تعزيز علاقاتها مع الدول الصديقة والتجمعات الدولية ولا سيما م
والمؤسسات والهيئات الدولية، في إطار الانفتاح والتعاون والاحترام المتبادل، مؤكدة العزم على م
والمتعددة الاطراف وبرامج التعاون بين لبنان وهذه الدول والمؤسسات والهيئات الدولية، بما يخدم
.الدستورية

ـ والحكومة، الملتزمة احترام القرارات الدولية، مصممة على تفعيل الحضور اللبناني في الأمم المت
الدولي في ظل العضوية غير الدائمة المستمرة طوال هذه السنة، ما سيمكن لبنان من الدفاع عن
مقدمها قضية فلسطين في مواجهة الممارسات العدوانية الاسرائيلية واستمرارها في احتلال أرا
.مبادئ القانون الدولي

ـ ان الحكومة إذ تجدد المطالبة بتطبيق القرارات الدولية التي تحفظ للشعب الفلسطيني حقه في
أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، تؤكد دعمها حق العودة ورفضها للتوطين بكل أش
بمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت في العام 2002، بما يحفظ الحقوق العربية وحقو
تتحقق العودة الكاملة، فإن الحكومة ستعمل على توفير الحقوق الانسانية والاجتماعية للفلسطينيي
وتطبيق القوانين التي أقرّها مجلسكم الكريم، والاهتمام بالمخيمات ولا سيما مخيم نهر البارد لا
اللازم لذلك من المساهمات العربية والدولية. وستطلب الحكومة تعزيز موازنة وكالة غوث اللاجئين
.لتمكين الوكالة من اداء دورها الانساني تجاه الشعب الفلسطيني كما كان في السابق

ـ والحكومة ترى أهمية الابقاء على الحوار الوطني كحاجة لحل النزاعات السياسية وتنمية ثقافة
معنية ايضاً بتنفيذ مقررات الحوار الوطني الخاصة بانهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخي
.داخلها، مع التشديد على ان حماية هذه المخيمات وأمن الفلسطينيين الساكنين فيها، هي مسؤو

ـ ان الحكومة انطلاقاً من احترامها القرارات الدولية، تؤكد حرصها على جلاء الحقيقة وتبيانها ف
الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وستتابع مسار المحكمة الخاصة بلبنان التي انشئت مبدئياً لإحقا
.تسييس او انتقام وبما لا ينعكس سلباً على استقرار لبنان ووحدته وسلمه الأهلي

ـ سيكون من أولويات الحكومة اطلاق ورشة وطنية لاعداد قانون جديد للانتخابات النيابية يتناسب
تمثيل سياسي صحيح وعادل. ولهذا، فإن المشاريع الاصلاحية التي قدمت سابقاً والتي تضمنت
سيما نظام التمثيل النسبي، ستحظى بدراسة معمقة، وسوف تعمل الحكومة على تسريع الاجرا

.المجال ليكون القانون نافذاً قبل سنة على الاقل من موعد الانتخابات النيابية في العام 2013
ـ ان الحكومة ستعمل على تفعيل العمل الديبلوماسي في الخارج لجهة التواصل مع المغتربين وال
الاغترابية وتوحيدها وستتابع الحكومة تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس شورى الد
الحكومة التوجه لاستعادتها. وفي سياق متصل، ستقوم الحكومة بالاجراءات والتسهيلات اللازما
.العالم على تسجيل وقوعاتهم في السفارات والقنصليات اللبنانية والدوائر الرسمية
ـ والحكومة ملتزمة وضع مشروع قانون اللامركزية الادارية الموسعة الذي يطور المناطق اللبنانية
واجتماعيا وستعمل الحكومة على تصويب وضع حساب الصندوق البلدي المستقل وايجاد الحلول
.المستحقة لها
ـ ان حكومتنا تعتبر ان السلطة القضائية المستقلة هي التي تحمي جميع المواطنين، لذلك فهي ح
القضائي بنفسه، وثقة المواطنين به، وهي تلتزم التنسيق مع المجلس النيابي الكريم من اجل تعزي
التفتيش القضائي على تفعيل عمله وكذلك المجلس التأديبي للقضاة وللمساعدين القضائيين، وال
في عمل القضاة، وعلى قيام القضاء بدوره في ملاحقة الفاسدين والعمل على ضبط عمل الضاب
الدروس القضائية، وزيادة عدد القضاة، والحث على الاسراع في بتّ الدعاوى وتقصير مدة التو
.الخطة الخمسية الموضوعة لنقل مسؤولية السجون الى وزارة العدل، والاهتمام بأبنية قصور العد
ـ ان الحكومة ستولي الاهتمام البالغ للشأن الاجتماعي وستعطي لمشاريع الرعاية الاجتماعية ح
يكرس الوظيفة الاجتماعية للدولة ويثبت منظومة الحقوق الاجتماعية للمواطنين لا سيما اصحاب
هذا المجال «مشروع استهداف الاسر الفقيرة» في أقرب وقت ممكن. كما ستعنى الحكومة بحاج
وضمان حقوقهم عبر جملة خطوات من ضمنها اصدار المراسيم التطبيقية للقانون 220/2000 وا
.وتصديق لبنان على المعاهدة الدولية للاشخاص ذوي الاعاقات
ـ اما في المجال الصحي، فان الحكومة تلتزم المضي في خطة الاصلاح الصحي وتطبيق نظام ا
الاستشفاء الحكومي وتفعيل دور مراكز الرعاية الصحية في المناطق، وغيرها من المشاريع التي
.موضع التنفيذ بهدف التغطية الصحية لغير المضمونين من اللبنانيين وفقاً للقوانين والانظمة
ـ كذلك فإن حكومتنا تلتزم تفعيل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليتمكن من لعب دوره كا
ـ ان الحكومة تدرك الحاجة الملحة لإعادة بناء الادارة وتحديثها وفقا لمتطلبات النمو وتشجيع الاس
المواطنين وتنفيذ القانون وتمكين الحكومة من وضع السياسات والخطط وتنفيذها واعتماد التقنيا
الشواغر من خلال استكمال تطبيق آلية التعيين التي اعتمدت سابقا في مجلس الوزراء (لا سيما
تراعي قواعد الجدارة والكفاءة وتلتزم المناصفة والتقيد بما نصت عليه الانظمة والقوانين المرعية
وتحديث انظمة الوظيفة. كذلك ستعمل على مكافحة الفساد وتعزيز وتطوير هيئات الرقابة ولا سي
التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية والهيئة العليا للتأديب، وذلك لتمكينها من القيام بمهامها
وتسريع اقرار رزمة مشاريع منها مشروع تعديل قانون الاثراء غير المشروع. كما ستعمل الحكو
العامة وتفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للانتقال إلى المعاملات الالكترونية واعتماد
واعتماد الرقم الوطني الموحد وانشاء الشباك الموحد في الادارات. كذلك تلتزم الحكومة برنامج ا
.تعدها وزارة شؤون التنمية الادارية
ـ انطلاقا من اهتمام الحكومة بالشأن التربوي لأنه يعنى بالجيل الشاب الذي يتطلع الى المساهم
خلال ما يحصله من علم ومعرفة واختصاصات لا نريدها ان تكون جسر عبور إلى الهجرة، فان
نوعية عبر تطوير البرامج والابحاث والمناهج التعليمية لتواكب التقدم السريع والتطور الهائل في
دعم الهيئة الوطنية لضمان الجودة في قطاعي التعليم العالي، الخاص والعام، حفاظا على المست
لبنان ومن أجل تلبية الحاجات الملحة لسوق العمل. وسوف تكون المدرسة الرسمية والجامعة الوط
الصعد الاكاديمية والادارية والمالية بما يؤمن تطور الجامعة اللبنانية ويحفظ استقلاليتها وموقعه
اللبناني وسيكون تشكيل مجلس الجامعة وتعزيز موازنتها من اولويات هذه الحكومة، اضافة إلى
.الاهتمام اللازم لجهة تطويره وتعزيزه وربطه بسوق العمل وحاجاته
ـ اما في المجال الثقافي، فإن الحكومة ستعمل على انجاز مشروع النهوض بالمكتبة الوطنية ومتا

ومتابعة انشاء دور الثقافة والفنون وتشجيع المبدعين في الميادين الثقافية وحماية حقوقهم وتحفيز
التراث المعماري في لبنان، والعمل على حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي ودعم الصناع
الاثرية والتاريخية والتراثية، وحماية الممتلكات الثقافية المتنوعة من السرقات والتعديات ومكافحة
.والنهوض بشؤون التراث الثقافي

ـ ان الشباب الذين نعلق عليهم الكثير من الآمال، لهم في حكومتنا المكان البارز فهم الشركاء الا
الشاملة والعادلة. لذلك ستعمل الحكومة على تطبيق سياسة شبابية وطنية تحاكي حاجات الشباب
الخدمات والرعاية للشباب في مختلف المجالات. وستدعم الحكومة نشاطات التوعية من مضار الم
.ومعاقبة المروّجين لها والمتاجرين بها

ـ وإلى جانب الاهتمام بالشباب، ستسعى حكومتنا إلى تحقيق الحاجات الضرورية للرياضة والر
بالمنشآت الرياضية القائمة او تلك المنوي انشاءها في كل المناطق اللبنانية، والعمل على تفعيل مش
.الحياة الرياضية

ـ اما ملف المهجرين، فإن حكومتنا تأمل بانجازه من خلال تأمين الاموال اللازمة لإقفال الملفات ال
العودة والاسهام في تنمية المناطق المعنية وتأمين فرص العمل، كما ستعمل الحكومة على استكم
.عدوان تموز 2006

ـ بعد ان أدت التطورات الاقتصادية العالمية والاوضاع الاقليمية الى انحسار نسبي لتوقعات النم
وضمن عملية التصحيح الضرورية للنمط الاقتصادي القائم، اصبح من الاولويات تأمين عوامل تح
.طويلاً، بالاضافة إلى ضبط مستويات العجز في المالية العامة

وسوف تعمل الحكومة على اعتماد ضباط النفقات ذات المردودية الضئيلة، وتحسين ايرادات الدو
يؤمن تصحيح العجز البنيوي المتمادي ويحقق عدالة اقتصادية واجتماعية افضل، ويعيد الاعتبار
مداخيل الريع، مع التأكيد على ان المالية العامة السليمة هي مرتكز أساسي لنمو اقتصادي متين
.في اعادة توزيع الاعباء هذه بشكل يراعي اوضاع ذوي الدخل المحدود

وستلجأ الحكومة الى وسائل عدة اجرائية وتشريعية لتحفيز النشاط الاقتصادي، لا سيما استثم
.مكونات النمو الأساسية

:وفي مجال المالية العامة تحديداً، تضع وزارة المالية بين اولوياتها

ـ انجاز قانون موازنة العام 2012 محترمة الاسس القانونية التي ترعى الموازنة1

ـ انجاز قطع حساب السنوات التي لم يقطع حسابها، والعمل على تدقيق حسابات الدولة المالية

ـ تخفيض عبء الدين العام على الاقتصاد وضبط خدمته وحجمه نسبة إلى الايرادات نظراً لاهمي
.العام

ـ الافادة من موارد البلاد وممتلكاتها كالنفط والمياه والاملاك العامة والبحرية والنهرية4

ـ ادخال اصلاحات بنيوية في النظام الضريبي5

ـ بناء قدرات الادارة المالية وتحسين ادائها. وبشكل خاص، سوف يبدأ العمل بفعالية بمديرية الدي
يتم العمل ايضاً على تفعيل الاجهزة الرقابية وعلى تطوير الوظيفة العامة بشكل يؤمن لها استقط
.غير النظامية في بنيتها وعملها، بالاضافة إلى تطوير المؤسسات العامة المنتجة وتشركة التجاري

وسوف تعمل الحكومة على تحقيق الاصلاحات الاساسية التي تؤدي إلى تصحيح الاختلالات البن
والعوائق التي تحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق مستويات نمو مرتفعة ومستدامة. وفي هذا الا
.وتحديث القوانين والانظمة ذات الصلة من اجل وضع برنامج اقتصادي يلبي طموحات اللبنانيين

وبما ان ضعف البنية المادية التحتية هو من أهم العوائق المذكورة، ونظراً لضرورة تأهيلها وتطوير
خدمتها، فان الحكومة سوف تعمل جاهدة على صعيد اطلاق برنامج الانفاق الاستثماري في قط
والنقل العام، آخذة بالاعتبار الخطة الشاملة لترتيب الاراضي، وتأمين التمويل الاستثماري المطلو
بالقطاع الخاص للافادة من قدراته في الادارة والتمويل، وتالياً عبر انجاز مشروع قانون الشراك
.والعمل على اقراره في مجلس النواب بشكل يؤمن تنظيم الشراكة على أسس المفاضلة السليمة

ان الحكومة ستنطلق في مقاربتها المواضيع المندرجة في هذا البيان والتي تتناول مختلف القطاع

في تطبيق القوانين والأنظمة المرعية الاجراء التي ترعى عمل هذه القطاعات، وكذلك من خطة ترن
الاساسية لسياسة التنظيم المدني من جهة، والمرجع الجغرافي الموحد لكافة الجهات الناشطة في
:الاراضي بدءا من الادارات الرسمية والمؤسسات العامة، من جهة أخرى، وعليه

ـ فإن حكومتنا ستولي قطاع الكهرباء الأولوية اللازمة وستعمل على متابعة تنفيذ «ورقة سياسة
العام 2010 بغية اصلاح القطاع وتأمين التغذية والاستقرار الكهربائي (24/24) والتوازن المالي
.ماديا وبشريا وتحقيق الوفر المادي على الاقتصاد الوطني والمواطنين

ـ اما في قطاع المياه، فإن حكومتنا ستعمل على وضع واقرار وتنفيذ «الاستراتيجية الوطنية لقط
الادارة المتكاملة والمعدة من قبل وزارة الطاقة والمياه، ومن ضمنها تنفيذ خطة الصرف الصحي و
وإطلاق عدد منها في العام 2011 وإقدار الوزارة ومؤسسات المياه بشريا وماديا، تشريعيا وتنظ
.الاستراتيجية تأمينا لشروط الاستدامة

ـ وفي قطاع النفط، ستعتمد حكومتنا سياسة نفطية لتحويل لبنان من بلد مستهلك للمحروقات وه
ومتنوع بمصادرها، بدءا باطلاق دورات تراخيص الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في الم
اصدار المراسيم اللازمة لها واستكمال اجراءات التنقيب عن النفط براً وتثبيت حدود لبنان البحر
النفط واطلاق المرحلة الاولى منها في العام 2011 كما وتكرير النفط وربط لبنان داخلياً وخارجيا
بانشاء خط الغاز الطبيعي الساحلي ومحطة الغاز السائل البحري المرتبطة به خلال العام 2011
.المتاحة ـ لا سيما الغاز ـ في مجالات النقل والصناعة والكهرباء والاستعمال المنزلي لخفض الكل

ـ وفي المجال الزراعي، فان الحكومة تتعهد الاستمرار في العمل على النهوض بالقطاع الزراعي
الأساسية تأمينا لفرص العمل ومصادر العيش الكريم للمواطنين في المناطق الريفية وتوفيرا للأم
البيئي. وستستمر الحكومة بالعمل على تطوير القطاع الزراعي والبنى التحتية، وتفعيل الارشاد
لتعزيز الصادرات الزراعية وتطوير الغرف والمؤسسات الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية لا
.البنى اللازمة للتسليف الزراعي ومعالجة ملف الاضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية

ـ ستعمل الحكومة على السير بهيكلة قطاع الاتصالات من خلال وضع قواعد تنظيمه وفق القانون
نمو الاقتصاد ويوجه الاستثمارات العامة والتجارية الى المجالات الأكثر ملاءمة لخصوصيات الس
والتطورات التكنولوجية، بعيداً من منطق الريوع، وبما يرسم أدواراً مستقرة ومتوازنة لمختلف الا
ومجدياً للهيئة المنظمة للاتصالات وهيئة أوجيرو. وسوف تعمل الوزارة على حل تنازع الصلاحيا
قواعد واضحة لضبط آليات العمل، وتوضيح النصوص التنظيمية وتحديثها. وستسعى الحكومة
وكفاءة في الوزارة وفي هيئة «اجيرو» والى ارساء قواعد واضحة لضبط آليات العمل بين الوزار
.واحد لاستيعاب الاستثمارات والتقنيات الجديدة ولحماية سلامة الشبكات اللبنانية والامن الوطن
وسوف تستكمل مشاريع النهوض بالبنى التحتية للاتصالات وتجهيزاتها وبرمجياتها، وتشرع بتو
.والمؤسسية خدمة لقطاع الإعلام المرئي والمسموع

وستسعى الحكومة إلى تحديث قانون «صون حرية التخابر» لمجاراة التطورات التقنية، ووضع م
العمل، وستتابع الحكومة ادانة الاتحاد الدولي للاتصالات للخروق الإسرائيلية والقيام بالأعمال ا
.اللازمة

ـ ان الحكومة عازمة على إعطاء القطاع الصناعي الاهتمام الكافي والرعاية المناسبة، وذلك عبر
ومساندة القطاع الصناعي، واستحداث هيئة إنشاء وادارة مراكز التجمع الصناعي وايجاد مناد
التحتية وخدماتها المتطورة، والعمل الحثيث على تأمين مصادر الطاقة البديلة، وتأمين المواد الاول
بأكلاف منخفضة من الخارج وضبط تصدير المواد ذات المنشأ الوطني، والعمل على تأمين التمو
اللبنانية، وستشجع الحكومة اقامة المعارض للانتاج اللبناني، وتعمل على ربط البرامج الاكاديمية
.الصناعية

ـ الحكومة ستولي قطاع النقل عناية مميزة من خلال تحقيق خطوات عدة في مجال النقل البري ا
قطاع النقل البري واقرارها، واستكمال مشروع تأهيل الطرق وتنفيذ مشاريع طرق جديدة في م
العام للركاب بشكل منتظم ومستدام إلى المناطق اللبنانية كافة يتشارك في ادائها القطاعان العا

السكك الحديد بعد اعادة تأهيلها. وتتعهد الحكومة باجراء مراجعة معمقة لكل الدراسات والخطط
من اجل وضع مخطط توجيهي للبنى التحتية الخاصة بالنقل بما فيها النقل الحضري، آخذين في
.على هذا الصعيد (AMENAGEMENT DU TERRITOIRE) .الخطة الشاملة لترتيب الار
وفي مجال النقل البحري ستعمل الحكومة على تحديث وتطوير البنى التحتية في المرافئ التجار
الخدمات المرفئية ويحقق متطلبات القطاع الخاص لاستخدام المرافئ اللبنانية مدخلا للخدمات الل
العربي والاوروبي. وفي هذا السياق تلتزم الحكومة استكمال توسيع مرفأ طرابلس وتطويره ليص
حركة السفن التجارية والمعدة للشحن. كذلك ستعمل الحكومة على تفعيل السياحة البحرية على ا
اللبنانية والمرافئ الاقليمية من خلال انشاء وتجهيز المرافئ السياحية المناسبة، ومعالجة التعديات
.واستكمال انشاء وتجهيز المعهد البحري المتخصص في مجال التعليم والتدريب
وفي مجال النقل الجوي فإن الحكومة ستعمل على تشغيل مطار رينيه معوض في القليعات وتعيي
.(..وتحديث وتطوير العمل في مطار رفيق الحريري الدولي في المجالات كافة (خدمة المسافرين و
ـ ان الحكومة ستعمل على رفع نوعية الخدمات في المؤسسات التي تعنى بتوفير الضمانات الص
حوادث العمل، وعلى اتخاذ كل الإجراءات لضبط الكلفة ووقف الهدر، ودرس امكانية اعتماد او ا
التغطية الصحية الاساسية للمواطنين جميعاً. وفي هذا الاطار ستعمل الحكومة على رفع مستوى
للضمان الاجتماعي. وتنوي الحكومة السعي للاسراع في اقرار مشروع قانون «التقاعد والحما
.التعديلات اللازمة عليه، لا سيما لجهة تحصين امواله ضد أي مخاطر محتملة
ـ ان الحكومة حريصة على تفعيل دور وزارة البيئة واعادة النظر بصلاحياتها لتطبيق عادل وشاه
البيئة. وستعمل الحكومة على اعتماد الثقافة البيئية، والتشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبي
وعلاجاً. وستعمل الحكومة على تدعيم الشراكة المؤسساتية مع الهيئات غير الحكومية والمؤسسات
والتنمية، وتوطيد العلاقات مع الشركات الدولية لتحفيز الاستثمار في قطاع البيئة. كذلك ستعمل
والخطط المقررة المتعلقة بالنفايات الصلبة، والمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات وعلى توسيع
تفعيل الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات ومتابعة اعمال التحريج وتنشيط الادارة البيئي
.الطبيعية
ـ ان الحكومة تعتبر ان القطاع السياحي هو احد القطاعات الاساسية في عملية التنمية الاقتصا
كافة الجهود لتنمية قطاع الصناعة السياحية، وهي ستعمل على تحديث وزارة السياحة وتعزيز د
السياحي على مستوى المناطق كافة، والعمل على تنشيط انواع السياحات المنتجة كافة، وتشجيع
انشاء مراكز للمعارض والمؤتمرات، والعمل على استقطاب فئات جديدة من السياح، وتنمية الموار
عن طريق التأهيل والتدريب، وتفعيل دور الشرطة السياحية، وتفعيل المجلس الوطني لإنماء السيا
مراكز استراحات على الحدود البرية، وتوفير خدمات بأسعار تنافسية لتشجيع استقطاب السيا
.والبحري، والعمل على انجاز مرفأ جونيه لاستقبال السفن السياحية
ـ ان حكومتنا التي تحرص على احترام حرية التعبير ستولي الشأن الاعلامي اهتماماً خاصاً من
التي ترعاه، سواء لجهة الاعلام المكتوب او المسموع او المرئي، وذلك كي تصبح هذه القوانين اكث
.كذلك لا بد من وضع خطة للنهوض بوسائل الاعلام الرسمية، وتفعيل عمل المجلس الوطني للإعلا
ـ ان حكومتنا تلتزم العمل على تعزيز دور المرأة في الحياة العامة بالتعاون مع الهيئات النسائية
الاتفاقيات الدولية لا سيما منها اتفاقية القضاء على كل انواع التمييز ضد المرأة من خلال التشر
.على تعزيز حضور المرأة في الإدارات والمؤسسات الرسمية لا سيما في المواقع القيادية
ـ تؤكد الحكومة انها ستتعاون مع المنظمات والهيئات غير الحكومية في كل مكوناتها لتعزيز مشار
.المنشود حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان
ـ والحكومة حريصة ايضاً على التعاون مع الهيئات النقابية والاتحاد العمالي العام في معالجة ا
في اطار من الشراكة تريدها الحكومة نموذجية، وصولاً إلى تحقيق الأمن الاجتماعي الذي نعتبر
والسياسي. وستلقى الدراسات والاقتراحات المقدمة من هذه الهيئات النقابية والاتحاد العمالي ا
.للاستفادة منها

ـ ان الحكومة في كل ما تقدّم، تتطلع إلى إرساء افضل قواعد التعاون مع السلطة التشريعية وس
مجلس النواب بدورها في متابعة هذا التوجه ضمن اطار فصل السلطات وتعاونها وتوازنها الذي
.الوطني

إن اللبنانيين سئموا اقوالاً ويريدون أفعالاً، وهذا ما نعد به اليوم مجلسكم الكريم الذي نتطلع إلى
التشريعي والرقابي. فهذه الحكومة هي فريق عمل وطني تتجاوز في سبيل إنجاز مهمتها، كل م
وهي في مواجهة التحدي، تعاهد اللبنانيين أن تكون وفية لتطلعاتهم، عاملة على تحقيق آمالهم، م
.بالثقة الغالية التي تطلبها اليوم من ممثليهم في الندوة البرلمانية

vs/show/363070